**المدرب : أ. حمدي دحادحة**

**شباط 2022**



**التجارة الخارجية**

**التجارة الخارجية**

تعتبر التجارة الخارجية من الركائز الأساسية للتطور الاقتصادي، فهي تمكن كل بلد من الاستفادة بمزايا البلد الاخر في سلعة معينة، حيث بات من المستحيل على أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية أن تنعزل بنفسها عن العالم الخارجي وذلك راجع إلى احتياجات الدولة من المواد الضرورية للإنتاج، التي لا تتوفر فيها أو لوجود فائض على مستوى نشاطها الاقتصادي مما يحتم عليها اللجوء إلى التبادل التجاري بينها وبين دول أخرى.

**تعريف التجارة الخارجية**

تُعرفُ التجارةُ الخارجيّة باللغةِ الإنجليزيّة بِمُصطلحِ (Foreign Trade)، وهي عبارةٌ عن مجموعةٍ من المعاملات المرتبطةِ بالقطاع التجاري العالمي، وتعتمدُ على عملية تبادلٍ السلع بين الدول كافة ، و تساهمُ في تعزيز العلاقاتِ التجارية و تنشيطها في كافةِ المجالات سواءً المرتبطة بالصناعة، أو الموارد الطبيعيّة، أو غيرها من مجالات التجارة الأخرى.

**أهمية التجارة الخارجية**

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء كان هذا المجتمع متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية تربط الدول مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد في رفاهية دول العالم عن طريق توسيع قاعدة الموارد الإنتاجية بشكل عام، فهي توفر لكل دولة المنتجات التي لا يمكن إنتاجها محليا أو بتكاليف أقل نسبيا من تكلفة إنتاجها محليا.

**مكونات التجارة الخارجية**

1. **الصادرات** وهي سلع منتجة في الداخل وتستهلك في الخارج، لذلك فهي تمثل قيمة المنتجات الوطنية التي ينتظر أن يشتريها العالم الخارجي.
2. **الواردات** وهي سلع منتجة في الخارج وتستهلك في الداخل، حيث تتمثل في تلك العمليات المتعلقة بالسلع و الخدمات التي يؤديها غير المقيم للمقيم إذا كان متواجد داخل الحدود الاقليمية أو خارجها.

**أهداف سياسات التجارة الخارجية**

إن تطبيق سياسة تجارية من طرف أي دولة هو بالأساس من أجل تحقيق مجموعة من الاهداف، و ابرز هذه الأهداف هي الأهداف الاقتصادية

حيث تتمثل الاهداف الاقتصادية لسياسة التجارة الخارجية في حماية الصناعة الناشئة والانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية وذلك من خلال الاجراءات التي تقوم بها السلطات لغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق المحلي والصناعة المحلية من المؤثرات الخارجية التي تضر بالانتاج المحلي.

وحماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الاغراق، وهي بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الانتاج في الاسواق الخارجية بالاضافة الى زيادة مستوى التوظيف الحد من البطالة، وذلك بفرض قيود على السلع البديلة للواردات للحد منها ومن ثم تشجيع توجيه الاستثمارات الى أنشطة إنتاج السلع المحلية البديلة للواردات.

**آليات تمويل التجارة الخارجية.**

لتحقيق عمليات تمويل التجارة الدولية على أرض الواقع ، فإنه يتوفر لدى التجار عدد من وسائل تمويل التجارة الخارجية التي يتم من خلالها ضمان حقوق الأطراف المختلفة للعملية التجارية و ذلك حسب شروط العقد المبرم بين المستورد والمصدر. كما أن طبيعة المعاملة التجارية ودرجة الثقة في التعامل بين هذين الطرفين و الرغبة في كيفية تنفيذها تحدد نوع الأداة التي سوف يقوم المستورد والمصدر باستخدامها.

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل البنوك الا أن عملية تمويلها للتجارة الخارجية تكون وفق اليات متبعة و مقيدة ، مما تطلب ضرورة تدخل هذه البنوك، من أجل ضمان السير الحسن لهذه العلاقات من خلال ضمان حقوق الأطراف التجارية المختلفة من مصدرين ومستوردين.

لذلك سيتم التطرق في هذا العرض لصيغ تمويل التجارة الخارجية وكيفية التحكم فيها من خلال الآليات التي يستخدمها البنك خلال توليه لعمليات الاستيراد والتصدير وكذلك التطرق للضمانات البنكية الخارجية وكيفية تسييرها، كأحد أهم آليات تسيير هذه المخاطر، فطبيعة العمل البنكي تحتم على البنوك التعامل مع تمويل التجارة الخارجية، من خلال عمليات مختلفة وهذا يكون بالتعرف على الصيغ و الآليات الملائمة.

ومن أبرز هذه الوسائل:

* أولا الدفع المباشر وذلك عن طريق الدفع النقدي أو الشيكات الشخصية او التحويلات البنكية و الدفعات الالكترونية، و يتحمل فيها المستورد المسؤولية و المخاطر الأعلى و الاعتمادات المستندية و اعتمادات الضمان والكفالات المصرفية و و بوالص التحصيل المستندية.

**الاعتمادات المستندية**

الاعتمادات المستندية هي من أهم أدوات تمويل عمليات التجارة الدولية و أكثرها شيوعا ، حيث يعتبرها معظم المصدّرين والمستوردين من أكثر وسائل الدفع أمانا و ثقة. والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى أن أحد أطراف الاعتماد الرئيسية هو البنك فاتح الاعتماد المستندي و الذي يكون الضامن لتنفيذ العملية التجارية حسب الأصول و المتعهد بدفع قيمة مستندات الاعتماد لصالح المستفيد ، و يشترك في عملية تنفيذ الاعتماد المستندي عدد من الأطراف و تكون في معظم الأحيان خارج حدود الدولة مثل شركات الشحن و التأمين و التخليص و غيرها.

وعليه فإنه يمكن **تعريف الاعتماد كما يلي:** هو تعهد والتزام صادر من البنك فاتح الاعتماد لصالح المستفيد بناء على تعليمات طالب الإصدار، يتعهد البنك من خلاله بدفع قيمة البضائع مقابل تقديم المستندات المطلوبة مطابقة تماما لشروطه و خلال مدة سريانه، والملاحظ من هذا التعريف أن العلاقة التي تنجم عن فتح اعتماد مستندي تربط بين أربعة أطراف هم:

**الاطراف الرئيسية للاعتماد المستندي :**

1. طالب فتح الاعتماد: Applicant

هو العميل (المستورد) الذي يتقدم إلى البنك بطلب لفتح اعتماد مستندي بإسمه لصالح المستفيد .

1. البنك مصدر الاعتماد: Issuing Bank

يعتبر البنك المصدر للاعتماد الطرف الرئيس في هذه العملية و يتحمل العبء الأساسي فيها. حيث يكون هذا البنك بمثابة الضامن و الملتزم الأول أمام المستفيد و الذي يتعهد بدفع قيمة البضاعة بموجب المستندات المقدمة بخصوصها و بما ينسجم مع شروط الاعتماد..

1. البنك مبلغ الاعتماد: Advising Bank

هو البنك الذي يقوم بتبليغ الأعتماد الوارد إليه من البنك فاتح الأعتماد إلى المستفيد و ذلك بناء على التعليمات الواردة فيه.

1. البنك المعزز للاعتماد: Confirming Bank

عند طلب البنك فاتح الاعتماد من البنك المراسل إضافة تعزيزه على الاعتماد عند تبليغه و موافقة البنك المبلغ على التعزيز ، عندها يقوم البنك المعزز بتبليغ الاعتماد إلى المستفيد و يعلمه بقراره إضافة تعزيزه على الاعتماد متعهدا بدفع قيمة المستندات التي ستقدم إليه على أن تكون مطابقة تماما لشروط الاعتماد .

1. المستفيد : Beneficiary

و هو "المصدّر" الذي يتم فتح الاعتماد لصالحه و هو المستفيد من عملية فتح الاعتماد لذا فهو يسمى "بالمستفيد" . كما أن الاعتماد المستندي يضمن للمصدّر (المستفيد) استلام قيمة البضاعة التي سيقوم بشحنها إلى المستورد و ذلك بموجب مستندات الشحن التي تثبت قيامه بالفعل بشحن البضاعة كما هو مطلوب بالأعتماد المستندي و حسب شروطه.

1. البنك الدافع: Paying Bank

و هو البنك الذي يقوم بدفع قيمة المستندات المطابقة لشروط الاعتماد عند تقديمها من قبل المستفيد عدا البنك فاتح الإعتماد و يمكن أن يكون البنك الدافع هو نفسه البنك المبلغ إذا كان معززا أو البنك مشتري المستندات .

1. البنك المفاوض – المشتري (The Negotiating Bank)

هو البنك الذي يقوم بشراء ودفع قيمة المستندات المقدمه لصالح المستفيد حسب شروط الاعتماد بعد خصم نسبة من قيمة المستندات بضمان تنازل المستفيد عن حقه في حصيلة قيمة المستندات .

1. البنك المغطي: Reimbursing Bankهو البنك الذي يقوم بتغطية قيمة المستندات لصالح البنك الدافع بناء على تعليمات البنك فاتح الأعتماد ، حيث يكون هذا البنك طرفا أساسيا من أطراف الأعتماد المستندي المفتوح.

## هناك عدد من طرق الدفع الخاصة بالاعتمادات المستندية أبرزها :

1**- الاعتماد الاطلاع : Sight Payment L/C**

شروط الدفع الخاصة بهذا النوع من الاعتمادات تحتم على البنك فاتح الأعتماد دفع قيمته لصالح المستفيد حال تسلمه المستندات المطابقة تماما لشروط الاعتماد، حيث يقوم البنك الفاتح بتجيير وتسليم المستندات لصالح المستورد بعد استيفاء كامل حقوقه منه.

**2- الاعتماد مؤجل الدفع: Deferred Payment L/C**

تتيح شروط الدفع الخاصة بهذا النوع من الأعتمادات للمستورد دفع قيمة المستندات المطابقة تماما لشروط الاعتماد بعد فترة زمنية معينة . وتكون تفاصيل هذه الفترة محددة في شروط الاعتماد بشكل واضح. و يقوم البنك بتجيير وتسليم المستندات للمستورد بعد توقيعه على كمبيالات زمنية بتاريخ/ بتواريخ الاستحقاق كأحد ضمانات تسديد الأعتماد ليقوم البنك بالتالي بالتعهد بدفع قيمة المستندات لصالح المستفيد في تاريخ الأستحقاق و دون أي تأخير.

**3- إعتماد السحب الزمني / القبول: Acceptance L/C**

يشابه هذا النوع من الاعتمادات اعتماد الدفع المؤجل آنف الذكر إلا أنه يتطلب من البنك فاتح الأعتماد أو البنك المبلغ قبول سحب زمني مؤجل الدفع يكون مسحوبا على الأول (في حال كان الاعتماد غير معزز) أو مسحوبا على الثاني (في حال كان الاعتماد معززا). وتجدر الإشارة هنا أن اعتمادات الدفع المؤجل واعتمادات القبول هي من أدوات التمويل المالي، حيث يستفيد المستورد من مدة السماح (تأجيل الدفع) لحين تسوية أموره المالية بعدالتصرف بالبضاعة المستوردة.

**4- الاعتماد مقابل إعتماد آخر: Back to Back L/C**

و هذه أحد الخدمات التي تقدمها البنوك في مجال الإعتمادات المستندية ، حيث يتطلب إصدار هذا النوع من الاعتمادات أن يستلم بنك العميل طالب فتح الأعتماد إعتمادا واردا لصالح عميله المذكور ، و أن يقوم البنك بإصدار إعتماد كطلب عميله لصالح مستفيد آخر على أن تكون معظم شروط الأعتمادين متطابقة بإستثناء عدد من البيانات أهمها المبلغ و تواريخ الصلاحية و الشحن.

**5- الاعتماد القابل للتحويل: Transferable L/C**

و هذا النوع من الأعتمادات تم إستحداثه أيضا لتلبية حاجات المصدرين الخاصة ، حيث يعطي هذا النوع من الاعتمادات الحق للمستفيد الأول من الأعتماد و البنك المبلّغ بتحويل جزء أو أجزاء أو كامل قيمة الاعتماد إلى مستفيد / مستفيدين آخرين ولمرة واحدة فقط.

**6- الاعتماد الدوار: Revolving L/C**

يتم فتح مثل هذه الإعتمادات لتلبية الحاجات المختلفة و المتنوعة لعمليات التجارة الخارجية ، و خاصة تلك التي تكون بمبالغ عالية و يحتاج فيها عملية الشحن إلى فترات طويلة

**7- اعتماد الدفعة المقدمة: Advance Payment L/C**

بناء على طلب المستورد و حسب الأتفاق المسبق بينه و بين المصدّر وبموجب العقود المبرمة بينهما ، يتيح هذا النوع من الأعتمادات للبنك فاتح الأعتماد دفع جزء محدد من قيمة الاعتماد مقدما لصالح المستفيد مقابل تقديم الأخير للمستندات المطلوبة في الأعتماد لهذا الغرض ، و يتم الدفع قبل أن يقوم المصدر بتجهيز البضائع المطلوبة و شحنها للمستورد. هذا و يفضل تضمين شروط خاصة في هذا النوع من الاعتمادات تضمن لأطرافه حقوقهم المختلفة .

**8- اعتمادات الجهوز (الضمان): Standby L/C**

يمكن وصف اعتماد الجهوز بأنه كفالة بنكية في قالب اعتماد مستندي، حيث يقوم اعتماد الجهوز بمقام الكفالة المشروطة. و في العادة لا يتم الأشتراط في هذا النوع من الأعتمادات على تقديم مستندات شحن أصلية للبنك فاتح الأعتماد عن كل شحنة بضائع كون أن عمليتا الشحن و التسديد تتمان خارج إطار الأعتماد.

يستفيد من هذه الوسيلة المتاحة من وسائل تمويل التجارة الخارجية المستوردين أصحاب الوكالات (على سبيل المثال وكلات السيارات و الملابس ... و غيرها) و الذين تتطلب عقودهم المبرمة مع المصدرين إستيراد بضائع بكميات كبيرة و لمدد طويلة و على فترات. و من الجدير بالذكر أن هذا النوع شائع الاستخدام في الولايات المتحدة الأمريكية.

## و من أهم المستنـــدات التي يتم تداولها في الاعتمـــادات المستندية هي

* **الفاتورة التجارية: Commercial Invoice**  
  هي مستند تجاري محاسبي يبين قيمة المبلغ المستحق دفعه على المستورد لصالح المستفيد مقابل بضائع تم تصديرها ضمن عملية تجارية ما . يتولى المستفيد نفسه مهمة إصدار الفاتورة التجارية و تكون صادرة بإسم المستورد . تحتوي الفاتورة على وصف مفصل للبضاعة و قيمتها و مواصفاتها و شروط الشحن و التسليم و أية بيانات أخرى قد تكون مطلوبة في متن الأعتماد.
* **السحب الزمني Bill of exchange / Draft) (:**

يصنف هذا النوع من المستندات على أنه مستند مالي ، حيث يتم سحبه من قبل المستفيد على البنك المصدر للاعتماد او على البنك المعزز او على أي طرف يحدده الاعتماد و حسب شروطه.

* **السند الإذني (Promissory note):**

وعد خطي بالدفع غير المشروط صادر وموقع من الساحب موجه إلى شخص / جهة معينة أو لحامله و الذي يلتزم الساحب بموجبه بدفع مبلغ مبين بتاريخ معين .

* **شهادة المنشأ: Certificate of origin**  
  تصدر هذه الشهادة عن الغرفة التجارية أو الجهة ذات الصلاحية في بلد المستفيد و تطلب في معظم الاعتمادات المستندية. تطلب هذه الشهادة لتلبية المتطلبات الجمركية و تخليص البضائع في بلد المستورد . الغرض الرئيسي من هذه الشهادة هو تحديد جنسية الجهة التي قامت بتصنيع أو إنتاج البضاعة المستوردة . و يمكن إصدارها من قبل المستفيد نفسه و في هذه الحالة يتوجب أن تكون مصدقة من الجهات الرسمية ذات العلاقة في بلد المستفيد.
* **شهادة الوزن: Certificate of Weight**  
  تطلب هذه الشهادة حسب طبيعة و نوع البضاعة المستوردة التي تعتمد في تسعيرها و شحنها على الوزن بشكل رئيسي (مثل السكر و الأرز و الأسمنت و الحبوب .... الخ) . و من البيانات الرئيسية للشهادة وزن البضاعة الصافي قبل التعبئة و التحميل و الوزن القائم بعد التعبئة.
* **بيان التعبئة: Packing List**

تطلب هذه الشهادة في معظم الإعتمادات . هدفها الرئيسي هو تحديد الكيفية التي تم بها تعبئة البضائع المصدرة

في الطرود و الكراتين المعدة للشحن ، و كذلك بيان محتويات حاويات البضائع الخاصة بالشحن ( Containers) .

* **بيان المواصفات : Specification List**  
   يطلب في الاعتمادات المستندية التي تخص بضاعة تعتمد على الحجم و القياس أكثر من وزنها و طريقة تعبئتها.
* **شهادة التفتيش أو المعاينة: Certificate of Surveillance / Inspection**  
   تصدر هذه الشهادة من قبل جهات مختصة في عمليات معاينة البضائع المجهزة للتصدير . حيث يشترط طالب الأصدار - في بعض الحالات - على المستفيد تقديم هذه الشهادة من ضمن المستندات الأخرى المطلوبة في الأعتماد و هدفها الرئيسي هو التأكد من تطابق مواصفات البضاعة الجاهزة للشحن مع شروط عقد البيع و الإعتماد على حد سواء.
* **بوليصة التأمين: Insurance policy**  
   قد تتضمن شروط الإعتماد وجوب قيام المستفيد بتأمين البضائع المشحونة بدلا من قيام طالب الأصدار بهذه المهمة. حينها يقوم المستفيد بإستصدار بوليصة تأمين من إحدى شركات التأمين أو وكلائها المعتمدين في بلد المستفيد بإسم طالب الأصدار و لأمر البنك فاتح الأعتماد و التي تتعهد بموجبها شركة التأمين بالتعويض عن أي خسائر قد تلحق بالبضاعة المشحونة وفقا للشروط المطلوبة في الاعتماد المستندي.
* **شهادة منشأ أوروبية (Euro-1 Certificate ) :**

وهي شهادة منشأ تصدر من الجهات المختصة لدى دول الإتحاد الأوروبي ، و يتم إصدارها عند تبادل بضائع فيما بين دول الإتحاد الأوروبي و ذلك كأحد المميزات التجارية لهذه الدول و التي من أهدافها تشجيع التجارة فيما يينها .و تقبل هذه الشهادة لتكون بديله عن شهادة المنشأ.

* **مستندات النقل : Transport Documents**  
  هي بمثابة عقد بين الشاحن (المصدّر) و الناقل المكلّف بنقل البضاعة المحددة في متن إعتماد ما و حسب شروطه. و يعتبر هذا المستند من أهم المستندات الواجب طلبه في الاعتماد المستندي بإلاضافة إلى المستندات الأخرى ، حيث يتم من خلال هذا المستند إثبات قيام المستفيد بشحن البضاعة المطلوبة في الإعتماد بشكل فعلي و بالتالي تتحقق الغاية التي تم من اجلها أصدار الأعتماد (التعهد بالدفع مقابل الشحن).

و تسمى هذه المستندات أيضا بمسمى وثائق النقل و التملك ، حيث أن إصدار بوليصة الشحن من قبل الشركة الشاحنة يفيد بأنها قد إستلمت البضاعة المطلوبة و باتت في ملكيتها لغايات نقلها الى الجهة المطلوبة المحددة في المستند المذكور.

### انواع مستندات النقل (بوالص الشحن ):

1. **بوليصة الشحن البحري:**

يتم إصدار هذه البوليصه في حال تطلب شحن البضاعة عن طريق البحر وقد يكون هذا المستند قابل للتداول او غير قابل للتداول . كما يفضل أن يكون صادرا من قبل شركة ملاحة / شحن بحرية مرخصة تعمل بخطوط منتظمه و تعتبر وثيقة ملكية للجهة التي صدرت لأمرها . و من أنواعها:

**بوليصة الشحن البحري Bill of Lading**

**مستند نقل متعدد الوسائط Multimodal or Combined transport**

**بوليصة الشحن البحري غير قابله للتداول Non –Negotiable Sea Waybill**

**بوليصه خاضعه لعقد استئجار Charter Party B/L**

**مستند وكيل شحن Forwarder B/L**

1. **مستند الشحن الجوي (Air Way Bill) :**

يعتبر بمثابة وصل استلام للبضاعة صادر عن الناقل و الذي يبين ان البضاعة قد تم إستلمتها الشركة الشاحنة لأغراض النقل. و من الجدير بالذكر أن هذا النوع من المستندات يكون غير قابل للتداول و الأجراء الصحيح أنه لا يجوز تجييره وانما يتم اصدار اذن تسليم بدلا من التجيير لأغراض تخليص البضائع. ولكن في واقع الحال فإن القانون في اسرائيل يجيز تجيير هذه البوليصة و هذا ما يتم في معظم الحالات.

1. **مستندات النقل البري ,سكك الحديد او الطرق المائيه الداخليه**

**(Road ,Rail or inland Way Transport Doc./Truck Consignment Note):**

تصدر هذه البوليصة عن شركة النقل البري او محطة سكة الحديد او خطوط النقل عبر المياه الداخليه . و يجب ان تتطابق بياناته مع شروط الاعتماد.

1. **إيصال الناقل الخاص بالبريد (Postal Receipt) :**

تصدر هذه البوليصة عن هيئة البريد او شركه النقل السريع مع بيان اسم الناقل وتاريخ الاستلام والاشارة و تفاصيل أجور الشحن ، إسم المشتري ، إسم البنك فاتح الإعتماد ، رقم الأيصال . و يجب ان تتطابق بياناتها مع بيانات و شروط الاعتماد .

* **مستندات أخرى:**

هناك مستندات أخرى يمكن طلبها في متن الإعتماد حسب طلب طالب الأصدار تحددها طبيعة البضائع المتداولة و شروط الأعتماد نفسه و احيانا قوانين بلدان المصدر و المستورد. فعلى سبيل المثال و في حال إستيراد مواد غذائية كالمعلبات بأنواعها و الحليب و مشتقاته لا بد من طلب شهادة صحية (Health Certificate) و شهادة تحليل (Analysis Certificate) و غيره من الشهادات ذات العلاقة اللازمة لإدخال البضائع إلى إلى دولة المستورد. و كذلك الأمر بالنسبة لأستيراد الحبوب مثل القمح و القهوة ، فيفضل طلب شهادات من وزارة الزراعة في بلد المصدر تبين مواصفات البضاعة (Phytosanitary Certificate) و كذلك شهادة تبخير (Fumigation Certificate) ..... الخ.

أهم خصائص الاعتماد المستندي

خاصية الضمان: يضمن الاعتماد المستندي للمشتري (المستورد) بأن يستلم البضاعة بذات الشروط التي تعاقد عليها مع البائع (المصدر) ، وبالمقابل فإنه يضمن للبائع بأن يستوفي ثمن البضاعة وذلك مقابل تقييده بالشروط الموضوعة في خطاب الاعتماد باعتبار أن التزام المصرف تجاهه نهائي ومباشر ومستقل عن عقد البيع الذي يرتكز إليه.

خاصية الائتمان : إن الاعتماد المستندي يلعب دورا مهما من ناحية الائتمان سواء بالنسبة للمشتري ( المستورد) أو للبائع (المصدر) .

خاصية الوفاء: يشكل الاعتماد المستندي وسيلة الوفاء لكل من البائع المشترب بالتزاماته تجاه الاخر

و هناك مزايا عديدة للاعتماد المستندي نذكر منها أنه :

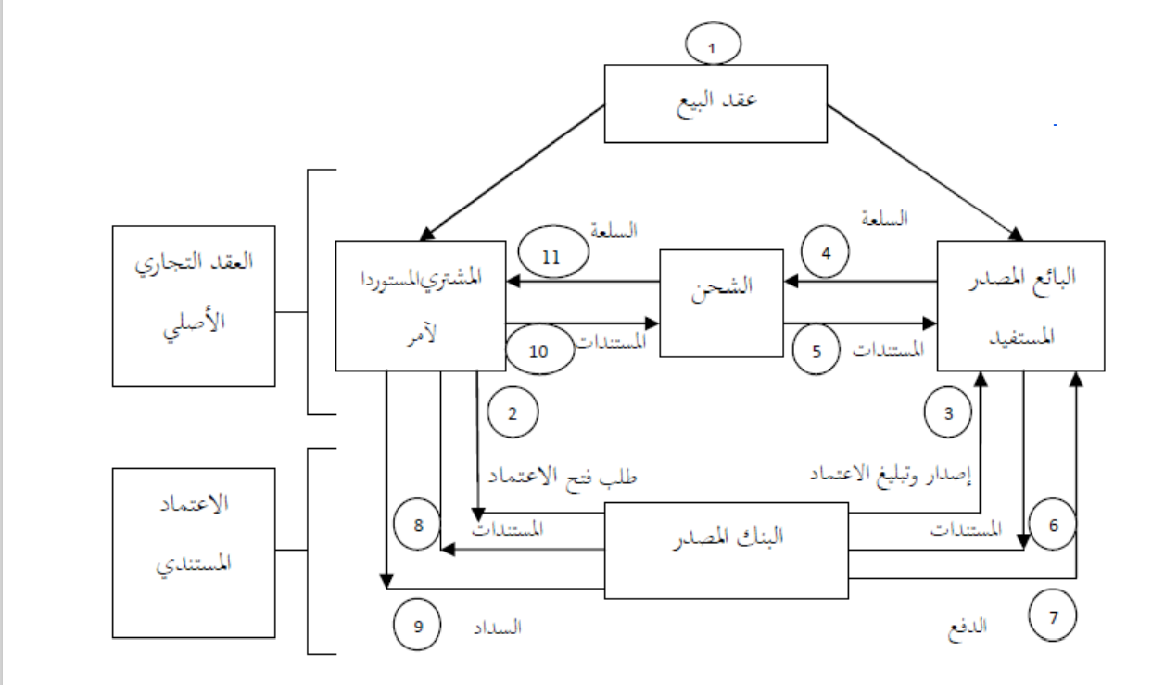
- يعمل على تنظيم العلاقة بين البائع والمشتري ، بتحديد مواصفات البضاعة موضوع الاعتماد، تعيين مكان وتاريخ تقديم المستندات، ذكر طريقة الشحن ومكان وموعد دفع قيمة البضاعة.

- البائع لا يضطر الى بذل الجهد والوقت للاستعلام عن المركز المالي و التجاري للمشتري.، لانه مطمئن على حقه بموجب الاعتماد.

- بالاضافة الى التقليل من سلبيات قوانين الصرف وأسعار العملات، وأنظمة الاستيراد والتصدير في بلد كل من المشتري والبائع، التي ستطبق في حالة أن اثمان البضائع لا تسوى عن طريق الاعتمادات المستندية ويكون ذلك بإشتراط إصدار الاعتماد بعملة معينة .

أن البنك أكثر خبرة و دراية في مجال الحكم حول مدى توافق ما جاء في ظاهر المستندت المطلوبة الموجبة للدفع، و بين ما ورد في خطاب الاعتماد وهذا بدوره يكون أساسا للحكم على شحن البضاعة الموافقة لرغبة المشتري، مما يقلل من المنازعات بهذا الخصوص.

**مراحل سير عملية الاعتماد المستندي**



يمكمن شرح مراحل سير عملية الاعتماد المستندي في النقاط التالية

1. إبرام عقد تجاري بين المصدر و المستورد
2. يطلب المستورد من بنکه فتح الاعتماد المستندي لصالح المصدر
3. افتتاح الاعتماد المستندي من طرف بنك المستورد ويشعر بنك المصدر بذلك.
4. يبلغ بنك المصدر بافتتاح الاعتماد المستندي
5. تحضير الوثائق من طرف المصدر والشروع في إجراءات إرسال البضاعة
6. يرسل المصدر الوثائق لبنکه
7. بعد فحص بنك المصدر للوثائق بدقة يقوم بإرسالها هو الأخر لبنك المستورد
8. يراقب بنك المستورد و يدقق المستندات التي سيسلمها للمستورد.
9. يقدم للمستورد أمر التحويل لبنكه في حالة الدفع الفوري من أجل الدفع
10. عند استلام بنك المستورد أمر التحويل لبنكه في حالة الدفع الفوري يرسل المستندات
11. يستلم المستورد البضاعة.

## 

## مصطلحات الشحن التجارية ( Incoterms 2020)

تتطلب عمليات التجارة الدولية شحن البضائع المتداولة من دولة الى أخرى و عبر وسائل نقل مختلفة و متنوعة. حيث يحكم عمليات الأستيراد و التصدير اتفاقيات و عقود مبرمة ما بين المستورد و المصدر تحدد مسؤوليات و مهام كل طرف و التكاليف التي يتحملها كل منهما . و عليه فإن تفاصيل هذه المسئوليات و المهام الملقاة على عاتق كل طرف يجب ترجمتها في أداة التمويل التجاري المستخدمة (وخاصة الأعتماد المستندي) بوضوح لا يقبل التأويل . و هذه عملية معقدة لا تكاد تخلو من المشاكل التي تؤدي بطبيعة الحال لنشوب خلافات و نزاعات بين أطراف العملية التجارية.

و عليه ، قامت غرفة التجارة الدولية في باريس بإستحداث كتيب المصطلحات الدولية التجارية ICC INCOTERMS (وكان آخرها نشرة العام 2020 ) و ذللك بهدف تسهيل عملية تحديد و ترجمة تفاصيل العقود التجارية فيما يتعلق بمسؤوليات و مهام طرفي الأعتماد المستندي.

**تصنيف و أنواع المصطلحات التجارية :**   
تم تصنيف المصطلحات التجارية في كتيب الأنكوتيرمز الأخير و الذي تم إعتماده في العام 2020 إلى مجموعتين رئيسيتين و هما:

**أولا: الإنكوتيرمز الصالحة للإستعمال في كافة طرق النقل :**

EXW: EX WORKS

تنتهي مسئولية البائع عند تجهيز البضائع و وضعها تحت تصرف المشتري في مرافق / موقع البائع . كافة ترتيبات الشحن و أجور النقل تكون على حساب المشتري.

FCA: FREE CARRIER

قيام البائع بتسليم البضاعة إلى الناقل أو إلى جهة /شخص آخر معين من قبل المشتري إما في مرافق / موقع البائع أو في مكان آخر يتم تسميته في العقد. أجور النقل تكون على حساب المشتري.

CPT: CARRIAGE PAID TO

قيام البائع بتسليم البضائع المعدة للشحن إلى الناقل أو إلى جهة / شخص آخر معين من قبل البائع في مكان متفق عليه مسبقا. أجور النقل على حساب البائع.

CIP: CARRIAGE AND INSURANCE PAID TO

قيام البائع بتسليم البضائع المعدة للشحن إلى الناقل أو إلى مكان متفق عليه. أجور الشحن و تكاليف إبرام عقد التأمين على حساب البائع.

DPU: DELIVERED AT PLACE UNLOADED

عند إستخدام هذا المصطلح التجاري ، فإن البائع يكون قد سلم البضاعة و ذلك بوضعها تحت تصرف المشتري في مكان معين في ميناء محدد أو في مكان الوصول المحدد بعد تفريغ البضاعة من وسيلة الشحن. أجور الشحن على حساب البائع.

DAP: DELIVERED AT PLACE

قيام البائع بتسليم البضاعة و ذلك بوضعها تحت تصرف المشتري على متن وسيلة النقل بحيث تكون جاهزة للتفريغ في ميناء الوصول. أجور الشحن على حساب البائع.

DDP: DELEVERED DUTY PAID

يسلم البائع البضاعة عندما توضع تحت تصرف المشتري - بعد تخليصها لأغراض الإستيراد- على متن وسيلة النقل جاهزة للتفريغ في مكان الوصول المحدد. أجور الشحن و تكاليف تخليص البضائع على حساب البائع.

**ثانيا: الأنكوتيرمز الخاصة بالنقل البحري و النقل عبر الطرق المائية الداخلية:**

FAS: FREE ALONGSIDE SHIP

يسلم البائع البضاعة عندما توضع على رصيف ميناء الشحن المحدد من قبل المشتري بجانب السفينة الناقلة. تكاليف الشحن على حساب المشتري.

FOB: FREE ON BOARD

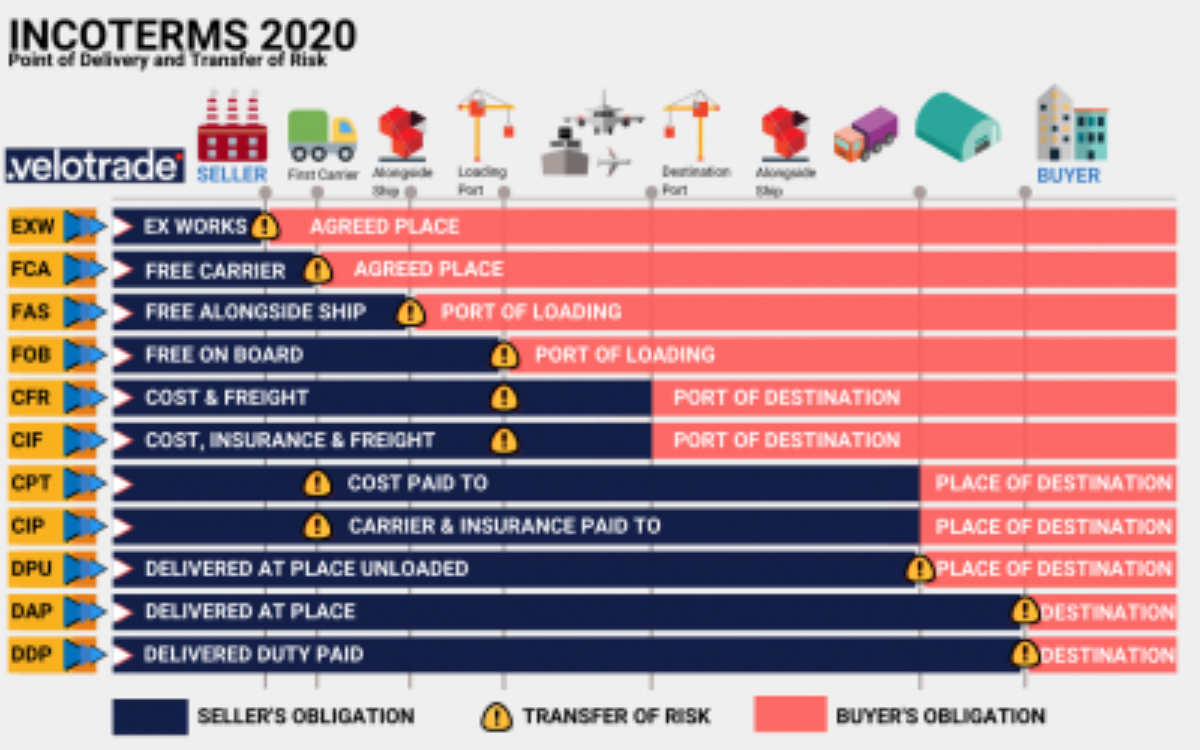
يسلم البائع البضاعة عندما توضع على متن السفينة في ميناء الشحن المحدد. تكاليف الشحن على حساب المشتري.

CFR: COST AND FREIGHT

يسلم البائع البضاعة عندما توضع على متن السفينة في ميناء الشحن على ان يتحمل البائع تكاليف الشحن إلى ميناء الوصول.

CIF: COST INSURANCE AND FRIEGHT

يسلم البائع البضاعة عندما توضع على متن السفينة في ميناء الشحن على ان يتحمل البائع تكاليف الشحن و إبرام عقد التأمين إلى ميناء الوصول.



**بوالص التحصيل المستندية**

**بوالص التحصيل المستندية**

تعتبر بوالص التحصيل المستندية من أدوات تمويل التجارة الخارجية التي قامت و ما زالت تقوم بدور رئيسي في دعم و تسهيل حركة التجارة الدولية. فهي تعتبر وسيلة من وسائل تسوية المدفوعات التجارية التي تتسم بالسرعة و المرونة و قلة التكاليف مقارنة بالأدوات الأخرى.

و خلافا لما يتم في الأعتمادات المستندية ، فإنه عند إستخدام البوالص يحصل المستورد على بضائعه المطلوبة دون الحاجة لتوسيط البنك مسبقا والحصول على ضمانته لتحقيق هذه الغاية. و هكذا نلاحظ أنه كلما ازدادت الثقة بين البائع و المشتري كلما كان ذلك حافزا لأستخدام هذه الأداة لتمويل العمليات التجارية فيما بينهما الأمر الذي يوفر الكثير من الوقت و الجهد و التكاليف كما ذكر آنفا.

**تعريف بوليصة التحصيل المستندية: Documentary Bill for collection**

هي عبارة عن سند سحب مرفق به مجموعة من المستندات كالفواتير التجارية و بوالص الشحن و شهادة المنشأ و شهادة التعبئة ، و أية مستندات أخرى مطلوبة حسب طبيعة الشحن و نوع البضاعة . حيث يتم تسليم هذه المستندات إلى المسحوب عليه "المستورد" من خلال البنك المحصل بموجب تعليمات البنك مرسل المستندات ضمن إحدى شروط الدفع التالية :

1) الدفع بالأطلاع Against Payment / Sight Payment  
2) القبول (الدفع المؤجل) Against Acceptance

3) مقابل كفالة السحب الآجل Avalized Acceptance   
4) بدون دفع Free of Payment

**انواع بوالص التحصيل**

**تقسم بوالص التحصيل الى نوعين :**

1**) بوالص تحصيل نظيفة :**

1. بوالص تحصيل نظيفة واردة : سميت ببوالص التحصيل النظيفة لأن مستنداتها تقتصر على مستندات مالية فقط اما شيك او سحب ، حيث يقوم البنك فور استلامه للشيك المرفق بكتاب و تعليمات البنك المرسل بتسوية قيمة الشيك / السحب حسب الحالة و بالتالي تحويل قيمة البوليصة الى مرسلها .
2. بوالص تحصيل نظيفة صادرة : يقوم البنك باستقبال الشيكات المودعه من عملائه والمسحوبه على بنوك خارجيه لتحصيل قيمتها من هذه البنوك وذلك بأرسالها الى هذه البنوك من خلال شبكة مراسليه في الخارج و حسب واقع الحال لتحصيل قيمتها و ايداعها في حساباتهم لديه.

**2 ) بوالص تحصيل مستندية:**

سميت بهذا الاسم لأنها عبارة عن ارساليه مستندات مالية و مستندات تجارية و/او شحن مرفقة بكتاب تعليمات تسليم مقدم من العميل (الساحب / المصدر) لبنكه ليقوم بدوره بارسالها مرفقه بتعليماته الى مراسله في بلد المسحوب عليه والى بنك المسحوب عليه ليقوم ذلك البنك بدوره بتسليمها الى المسحوب عليه مقابل تحصيل قيمتها او حسب تعليمات البنك المرسل الواردة في كتابه المرفق بالمستندات .

1. بوالص تحصيل مستندية صادرة و هي البوالص التي يقوم البنك باستلامها من عميله وأرسالها الى البنك المراسل له او الى بنك العميل المسحوب عليه مرفقة بتعليمات و شروط تسليم المستندات . حيث يقوم البنك بهذا الدور بموجب توكيل رسمي من عميله و يتصرف البنك على اساسه بلعب دور الوسيط بدون ان يشكل ذلك التزام مالي عليه.
2. بوالص تحصيل مستندية واردة : هي مجموعة من المستندات واردة من البنك المرسل مرفق بكتاب يوضح فيه تعليماته بخصوص التصرف بالمستندات و تسليمها إلى المسحوب عليه و بالتالي تحويل قيمتها للبنك المرسل .

**أطراف بوليصة التحصيل:**

**1- الساحب (المصدر):Drawer**

و هو الشخص / الجهة التي تعهد إلى البنك عملية التحصيل ، حيث يقوم بتقديم مستندات التحصيل لهذا البنك ليقوم بتحصيل قيمتها نيابة عنه وفقا لتعليمات خطية كاملة و دقيقة، و قد يقوم الساحب بإرسالها مباشرة إلى بنك المسحوب عليه.

1. **البنك المرسل للمستندات: Remitting Bank**

و هو البنك الذي عهد إليه الساحب (المصدر) عملية تحصيل المستندات حيث يقوم هذا البنك بإرسال المستندات المقدمة من الساحب إلى البنك المحصل في بلد المسحوب عليه (المستورد) ليتم تحصيلها وفقا لشروط و تعليمات التحصيل المرفقة.

1. **البنك المحصل: ِCollecting Bank**

و هو البنك الذي يستقبل المستندات المرسلة إليه من قبل البنك المرسل للمستندات أو من قبل الساحب مباشرة ليقوم بعملية تحصيل هذه المستندات من المسحوب عليه و بالتالي تحويل قيمتها إلى البنك مرسل المستندات متقيدا بتعليمات البنك المرسل / الساحب الخطية المرفقة مع المستندات.

1. **البنك مقدم المستندات – presenting bank :**

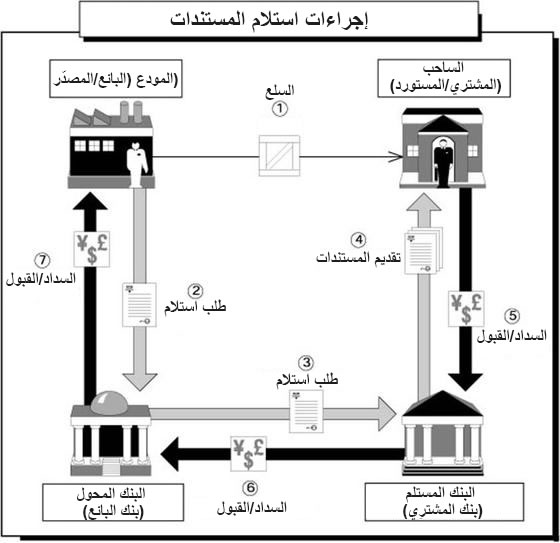
هو البنك الذ يتولى عرض المستندات الواردة اليه من البنك المحصل على المسحوب عليه لتسديدها او قبولها .

1. **البنك المغطي – reimbursing bank :**

و هو البنك الذي يقوم بدفع قيمة البوليصة الى البنك المرسل بتفويض من البنك المحصل و ذلك في حال عدم وجود حساب بنفس عملة البوليصة للبنك المحصل مع البنك المرسل او بالعكس

1. **المسحوب عليه (المستورد) : Drawee**

و هو المستورد الذي من المفروض أن يستلم المستندات المرفقة مع البوليصة من البنك المحصل و بالتالي تخليص البضاعة المشحونة وذلك بعد الإيفاء بالتزاماته حسب شروط و تعليمات التحصيل إما للدفع أو القبول .



**مستندات بوليصة التحصيل:**

سبقت الإشارة إلى أن بوليصة التحصيل تعتبر مستندية إذا كانت مرفقة مع مستندات تجارية مثل بوالص الشحن و شهادة المنشأ و الفاتورة التجارية و غيرها من المستندات التجارية كما هو الحال في الأعتمادات المستندية . و تتنوع هذه المستندات تبعا لنوع البضاعة و الأتفاقيات المبرمة بين المستورد و المصدر و إختلاف الأنظمة و القوانين في كل دولة. على أن تكون هذه المستندات مرفقة بكتاب ارفاق تحصيل الذي يتضمن البنود التالية :

* كتاب الإرسال: Covering letter / Remittance letter   
  و هو الكتاب الذي ترفق به المستندات و الذي يتم في العادة إعداده من قبل البنك المرسل أو من قبل الساحب. و قد يختلف شكل كتب الإرسال هذه من بنك لآخر إلا أنها تتفق في معظم البيانات و التعليمات الرئيسية التي يجب أن تحتويها و التي يجب على البنوك المحصلة التقيد بها عند قيامها بعملية التحصيل، و من أهم هذه البيانات:
* اسم البنك المرسل للمستندات
* اسم البنك المحصل
* اسم الساحب (المصدر)
* اسم المسحوب عليه (المستورد) و عنوانه الكامل
* عدد المستندات المرفقة و تفصيلاتها
* وصف عام للبضاعة
* رقم الإشارة أو المرجع للبنك المرسل
* تعليمات خاصة بالعمولات و المصاريف
* تعليمات التسديد أو التغطية
* تعليمات الدفع و تسليم المستندات
* السحب: Draft / Bill of Exchange  
   يعتبر السحب من الأوراق التجارية القابلة للتداول و عادة ما تكون شروط الدفع في سند السحب إما بالإطلاع )أي تدفع قيمته بمجرد عرضه على المسحوب عليه(، أو بعد فترة زمنية معينة و في هذه الحالة يعرض سند السحب على المسحوب عليه لتوقيعه بالقبول و الاحتفاظ به لدى البنك لحين تسديد قيمته في تاريخ الاستحقاق المحدد.

**تعليمات تسليم المستندات**

و هي في الاساس تعليمات البائع الموجه للبنك المرسل و التي يترجمها بدوره و يدرجها في كتاب التغطية المرفق به مستندات بوالص التحصيل و هي من اهم بيانات كتاب الارفاق و تأتي هذه التعليمات بأحدى الطرق التالية :

1- التسليم مقابل الدفع :

و في هذه الحالة يقوم البنك المحصل بتسليم المستندات للمشتري – المسحوب عليه مقابل دفع قيمة المستندات و تحويلها الى البائع

2- تسليم المستندات مقابل القبول :

حيث يتم تسليم المستندات للمشتري مقابل قبوله للسحب المسحوب عليه و المرفق بالمستندات للدفع في تاريخ محدد و ذلك بدون ادنى مسؤولية على البنك المحصل، اذ لا يلزم البنك بدفع قيمة المستندات في تاريخ الاستحقاق و انما يخطره بإستحقاق السحب لدفع قيمته.

3-تسليم المستندات مقابل تعهد المشتري بدفع قيمة المستندات بتاريخ الاستحقاق تحت كفالة البنك اذ يعتبر البنك ملزم بالدفع بتاريخ الاستحقاق سواءً توفرت السيولة في رصيد المشتري او لم تتوفر في حساب المشتري / المسحوب عليه لدى البنك.

يمكن ورود تعليمات التسليم للمشتري بدون دفع ،و في هذه الحالة لا يعفى المشتري من دفع مصاريف و عمولات البنوك إن وجدت .

## إلغاء بوالص التحصيل

يتم إلغاء بوليصة التحصيل الصادرة في الحالات التالية:

* في حال إعادة البنك المحصل لمستندات البوليصة دون أي إجراء ، أي دون تحصيل قيمتها ، و تسليم المستندات كاملة للعميل الساحب إما كطلبه أو حسب رغبة البنك المحصل أو بسبب رفض المسحوب عليه قبول البوليصة
* في حال عدم تسديد قيمة السحب الزمني الغير مكفول و تسليمه للعميل الساحب بعد إعادته من قبل البنك المحصل ، هذا بعد إتمام المتابعات اللازمة بخصوص مصير السحب و الحصول على تعليمات الساحب بهذا الخصوص و بما ينسجم مع تعليمات البنك ذات العلاقة.

**الكفالات المصرفية**

كون هناك تضارب طبيعي في مصالح المتعاقدين لتنفيذ أي عملية تجارية (المشتري و البائع / المقاول و صاحب المشروع / المصدر و المستورد .... الخ) ، و في العادة يكون الطرف المستفيد من التعاقد التجاري (البائع / المصدر / صاحب المشروع) في حاجة للحصول على ضمان كافي يعوضه عن أي خسائر قد تتحقق في حال فشل الطرف اللآخر في تسديد / تنفيذ إلتزاماته تجاهه . ومن أهم هذه الضمانات:

1. الضمان النقدي: بأن يتم إيداع دفعة نقدية من قبل أحد أطراف العملية التجارية لحساب الطرف الآخر بشكل مباشر و حسب شروط التعاقد. و لكن هذا الإجراء قد يعرض مصالح المودع لمخاطر عالية تتمثل بعدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزاماته تجاه المودع على الرغم من وجود النقد بشكل مباشر بين يديه. كذلك فإن إيداع النقد يؤثرعلى سيولة المودع النقدية التي يحتاجها لتمويل تجارته .
2. الشيك المصدق: إن سلبيات الشيك المصدق هي نفس سلبيات الإيداع النقدي و إن كان من الشائع استعمال هذه الوسيلة لتنجب التداول بالنقد السائل فيما ين أطراف العملية التجارية .
3. الكفالة المصرفية: هناك طرف ثالث في هذه العملية و هو "الكفيل" . حيث يضمن "الكفيل " بموجب إصداره لسند الكفالة حقوق كل من طرفي العملية التعاقدية و حسب شروطها الخاصة. و يمكن لسند الكفالة أن يكون مشروطا أو غير مشروط. و بهذه الأداة المستحدثة يتجنب طرفي العملية التعاقدية السلبيات الموجودة في الوسيلتين المذكورتين أعلاه إلى حد كبير.

ونظرا لتفضيل أطراف معظم العمليات التجارية على وجود علاقات تعاقديه فيما بينهم ، تعززت مكانة الكفاله المصرفية و التي بطبيعتها تضمن حقوق المتعاقدين خاصة و أن البنوك تعتبر طرف حيادي يحظى بثقة الاطراف التعاقديه وخاصة التعهد بالدفع.

و للكفاله مزايا عديده لكافة اطرافها فمزاياها لطالب اصدارها, تتمثل في توفير السيوله التي يتوجب عليه توفيرها كضمان يقدمه للجهات التي يتعاقد معها وبهذا يستطيع الاستفاده من توجيه السيوله لمجالات استثماريه بدلا من تجميدها كضمان لتعاقداته بالاضافه الى انها تجنبه مخاطر حمل السيوله ونقلها ومخاطر استبدال امواله باموال مزوره ومخاطر اخرى و ميزتها الرئيسية للمستفيد بأنها صادرة من طرف حيادي و موثوق به (البنك) و هذا الأمر يعفي المستفيد من عناء التحقق من جدية و صلاحية الضمان للعقد الموقع بينه و بين الطرف الآخر.

## تعريف الكفالة المصرفية:

هي تعهد خطي يصدره البنك ( الكفيل) و الذي يكفل بمقتضاه عميله (المكفول) بدفع مبلغ لا يتجاوز قيمة الكفالة لأمر جهة أخرى (المستفيد) لدى استلام طلب خطي من المستفيد خلال مدة صلاحية الكفالة و حسب شروط الكفالة.

## أطراف الكفالات المصرفية المحلية:

1. **المكفول: Principal**   
    هو الطرف التي يقوم البنك بإصدار الكفالة بناء على طلبه لصالح طرف آخر و هو المستفيد.
2. **الكفيل: Guarantor**  
   هو البنك الذي يصدر الكفالة لصالح طرف آخر (المستفيد) بناء على طلب المكفول ، و تنحصر مسؤولية الكفيل تجاه المستفيد بالحد الأقصى لقيمة الكفالة و يلتزم بالدفع عند مطالبة المستفيد بذلك حسب شروط الكفالة و ضمن صلاحيتها.
3. **المستفيد: Beneficiary**  
   هو الطرف الذي تصدر لصالحه الكفالة.

## البيانات الأساسية للكفالات المصرفية :

1. **تاريخ اصدار الكفالة** :

تصبح الكفالة سارية المفعول منذ تاريخ إصدارها ، إن لحظة إصدار الكفالة تعني بأن الكفيل أصبح ملتزما بشكل غير قابل للنقض تجاه المستفيد ، و أن المستفيد يستطيع ممارسة حقه بموجب هذه الكفالة فور إستلامه للكفالة إلا في حال إدراج شروط خاصة في متن الكفالة تحدد تاريخ بدء صلاحية الكفالة .

1. **الكفيل:**   
   لا بد من ذكر اسم الكفيل (البنك)، فهو الذي يصدر الكفالة بناء على تعليمات طالب الأصدار و التي بموجبها يتعهد بالدفع لصالح المستفيد.
2. **المكفول:**   
   يتم إدراج إسم المكفول كما هو وارد في العقد التجاري المبرم بينه و بين المستفيد ، على أن لا يتعارض ذلك مع بيانات العميل في سجلات البنك.
3. **المستفيد:**   
   يتم إدراج إسم المستفيد حسب الصيغة التي يحددها طالب الأصدار و التي تكون في طبيعة الحال منسجمة مع بيانات العقد التجاري المبرم بين طرفي التعاقد.
4. **تاريخ الانتهاء (مدة الصلاحية) :**

لا يمكن للبنك (الكفيل) أن يكفل طالب الإصدار لمدة مفتوحة ، و عليه يتوجب تحديد مدة صلاحية الكفالة و ذلك بتحديد تاريخ معين لانتهائها. و بإنتهاء مدة صلاحية الكفالة ينتهي إلتزام الكفيل تجاه المستفيد و بالتالي إلتزام المكفول تجاه الكفيل في هذه الكفالة.و من الجدير بالذكر أن هناك حالات خاصة جدا و تستخدم في أضيق الحدود من قبل البنوك و ضمن ترتيبات إستثنائية، تكون فيها الكفالة مفتوحة الصلاحية حسب طبيعة و ظروف العقد المبرم بين أطراف الكفالة.

1. **القيمة و العملة:**

يتوجب تثبيت الحد الأقصى من القيمة التي يلتزم بها البنك مصدر الكفالة لصالح المستفيد على أن يتم تحديد نوع عملة هذه القيمة بطبيعة الحال. إن تعبير الحد الأقصى يعني بوضوح بأن البنك (الكفيل) يتعهد بدفع مبلغ لا يزيد عن الحد الأقصى للكفالة في أي حال من الأحوال، و في نفس الوقت يعني بأن البنك يقبل بان يدفع جزءا أو أجزاء من قيمة الكفالة كطلب المستفيد طالما كانت الكفالة سارية المفعول.

1. **الغرض من إصدار الكفالة:**   
   يجب أن تشير الكفالة إلى الغرض التي أصدرت الكفالة لأجله، لا بد من شرح الغرض الذي يتم إصدار بعض الكفالات الخاصة من اجله مثل كفالات الجمارك و كفالات البواخر.
2. **التعهد بالدفع :**

يقوم البنك بإدراج صيغة التعهد بالدفع في متن الكفالة بما يتناسب مع نوع و طبيعة الكفالة الصادرة و شروطها الخاصة (إن وجدت).

## أنواع الكفالات المصرفية:

مع تنوع العقود التجارية فيما بين المتعاقدين و إختلاف طبيعتها ، كان لا بد أن تتنوع و تختلف بعض مضامين الكفالات و مسمياتها بما ينسجم مع طبيعة العقد الصدرة من أجله و بما يخدم مصالح طرفي الكفالة بالحد الأقصى مع المحافظة كذلك على مصالح البنك. و فيما يلي الأنواع الرئيسية للكفالات المصرفية:

1. كفالات التعهدات و المشاريع :
2. كفالات دخول عطاء.
3. كفالات حسن التنفيذ.
4. كفالات الدفعة المقدمة.
5. كفالات الصيانة.
6. كفالة الدفع.
7. كفالات مصرفية أخرى:
8. كفالات الجمارك.
9. كفالات البواخر.
10. كفالة محتجزات
11. كفالات مزاولة مهنة.
12. كفالات الشفعة.
13. كفالة التخليص على البضائع
14. اخرى

**كفالة دخول العطاء: Bid Bond Tender Bond /**

هي الكفالة التي يطلب إصدارها المكفول لصالح الجهة صاحبة العطاء و ذلك ليتسنى للمكفول إشتراكه بالعطاء (و ذلك حسب شروط و متطلبات العطاء المطروح) ، و بالتالي إحالته إليه. حيث تضمن الكفالة عدم انسحاب العميل المتقدم للعطاء قبل صدور قرار الإحالة و قبل استحقاق الكفالة. و في العادة تشكل قيمة الكفالة نسبة معينة من قيمة المشروع، وأحيانا تصدر بمبلغ محدد يتم تحديده من قبل الجهة صاحبة العطاء.

**كفالة حسن التنفيذ : Performance Bond**

بعد إحالة العطاء على المتقدم بالطلب، يطلب المستفيد من المكفول التوقيع على عقد تنفيذ العطاء بالإضافة إلى تقديم كفالة حسن تنفيذ بدل كفالة دخول العطاء المقدمة إليه سابقا. و تصدر هذه الكفالة ضمانا لحسن تنفيذ بنود العقد المبرم بين المستفيد والمكفول بما ينسجم مع شروط العقد.

**كفالة الدفعة المقدمة: Advance Payment guarantee**

هي الكفالة التي تصدر ضمانا للدفعة أو السلفة التي يقوم المستفيد بدفعها مقدما للمكفول على حساب المشروع أو العقد المبرم بينهما و حسب شروطه. وبالعادة تكون طبيعة قيمة الكفالة بأنها متناقصة بنسبة ما يتم إنجازه من الأعمال. و من الجدير بالذكر أنه في حال عدم تمكن العميل (المكفول ) على إنجاز ما هو مطلوب في العقد و بالتالي الأخلال به، فإن هذا سيؤدي بأن يطالب المستفيد بتسييل كفالة حسن التنفيذ و كفالة الدفعة المقدمة في آن واحد. و هذا يعرض العميل و الكفيل (البنك ) على حد سواء لتحمل تبعيات مالية كبيرة عند حصول ذلك.

**كفالة الصيانة: Maintenance Bond**

تنص معظم عقود المقاولات و التي توقع بين صاحب العمل و المقاول، بأن يضمن المقاول صحة و سلامة تنفيذ المشروع حسب بنود و شروط العقد، على أن يلتزم المقاول بتنفيذ أي أعمال صيانة يتطلبها المشروع خلال فترة محددة تبدأ بعد تسليم المشروع. و لكي يضمن صاحب المشروع إلتزام المقاول / المتعهد بأن يقوم بأعمال الصيانة المطلوبة(إن وجدت) خلال الفترة المتفق عليها و دون تأخير، فيشترط حينها صاحب المشروع على إستلام كفالة صيانة تضمن له غايته تلك بحيث يقوم المقاول بالمطالبة بالكفالة في حال تخلف المكفول عن تنفيذ ما هو مطلوب منه.

**كفالات الدفع** :

هي الكفالات التي تصدر ضمانا لذمة مالية متحققة على المكفول كبدل الايجار او الاقساط الجمركية أو تسديد أثمان البضائع...... الخ .

**: كفالات مصرفية أخرى:**

1. **كفالات الجمارك Customs guarantees:**

يحتاج المقاول في بعض الأحيان (و على سبيل المثال) استيراد آليات بشكل مؤقت لتنفيذ مشروع معين، و في حال كانت تسمح القوانين الجمركية في دولة المستورد هذا الإجراء فستطلب دائرة الجمارك من المستورد تقديم كفالة مصرفية- تدعى كفالة الجمارك- لضمان إعادة تصدير الآليات ضمن الفترة المتفق عليها . و خلافا لذلك ، أي في حال تجاوزت مدة إدخال هذه الآليات المدة المحددة ، تقوم دائرة الجمارك بالمطالبة بقيمة الكفالة لأغراض تسوية الرسوم الجمركية المقررة.

1. **كفالات البواخر Shipping guarantee**  
    يحدث في بعض الأحيان أن تصل البضاعة المستوردة من خلال اعتماد مستندي مفتوح من قبل أحد المستوردين قبل وصول المستندات الخاصة بهذه البضاعة ( و التي من ضمنها بوليصة الشحن و الفاتورة ) و اللازمة لتخليصها من ميناء الوصول. و لكي يستطيع المستورد تخليص بضاعته قبل وصول المستندات بالوقت المناسب ليتجنب تعريض البضاعة للتلف أو تكبده خسائر بسبب تأخره في تنفيذ إلتزاماته في السوق أو تحمله لرسوم أرضيات الميناء التي هو في غنى عنها، فإنه يتقدم إلى البنك الذي يتعامل معه و الذي فتح الأعتماد من خلاله بطلب إصدار كفالة بواخر لصالح وكيل الشحن تتيح له تخليص البضاعة لحين وصول المستندات الأصلية.

ت - **كفالة المحتجزات :**

يشترط صاحب المشروع أحيانا - في بعض العقود التجارية والمعلق انجازها على مراحل معينة - اقتطاع مبالغ معينة من مستحقات المقاول عن الأعمال المنجزة من المشروع عند إتمام كل مرحلة منه. حيث يحتجز صاحب المشروع هذه المبالغ لديه لحين التسليم النهائي . و قد يطلب المقاول من صاحب المشروع في وقت معين ما الأفراج عن هذه المبالغ لصالحه - ربما لحاجته للسيولة النقدية - قبل التسليم النهائي للمشروع . و لكي يضمن صاحب المشروع حقوقه في حال الأفراج عن هذه المستحقات فإنه يشترط على المقاول تقديم كفالة مصرفية لصالحه بقيمة المبالغ المفرج عنها. وتكون طبيعة مثل هذه الكفالات متزايدة بتزايد قيمة المبالغ المفرج عنها.

1. **كفالات مزاولة مهنة:**

تصدر هذه الكفالات لصالح المؤسسات التي تمنح تراخيص عمل و مزاولة مهنة معينة للمعنيين بحيث تضمن هذه المؤسسة قيام المكفول بمزاولة مهنته حسب التعليمات و القوانين المنصوص و المتفق عليها و خلافا لذلك يتم تحمل المزاولين لهذه المهنة غرامات مالية . و عند ذلك تقوم المؤسسة بطلب تسييل الكفالة لهذا الغرض.

1. **كفالة الشفعة:**

يصدر هذا النوع من الكفالات لصالح المحاكم او الجهات القضائيه و على ذمة قضيه مرفوعه او دعوى قضائيه مقامه من قبل المكفول الذي يدعي الأحقيه في في العقار الذي تم بيعه من قبل مالكه الاصلي لجهة أخرى ، حيث تشترط المحكمة قبول مثل هذه الدعوى شريطة قيام المدعي بإصدار كفالة لصالح المحكمة بقيمة العقار مدار البحث.

## كفالات البنوك / الكفالات الخارجية:

قد يتعاقد عميل محلي مع مستفيد خارجي في دولة أخرى، و بناء على بنود هذا التعاقد قد يقوم العميل بطلب لأصدار كفالة لصالح المستفيد الخارجي . و في هذه الحالة تتعاون البنوك فيما بينها في تقديم الخدمات التجارية لعملائها ضمن معايير و محددات خاصة تضمن سلاسة و صحة التنفيذ بحيث يضمن كافة الأطراف حقوقهم المختلفة. و من أشكال هذا التعاون ما يلي:

* قيام البنك باصدار كفالة لصالح المستفيد نيابة عن البنك الخارجي مصدر الكفالة. و لتنفيذ هذا الطلب ، يقوم البنك (الكفيل ) بإصدار كفالة "مقابلة" (Counter Guarantee) لصالح بنك المستفيد الخارجي و الذي يقوم بدوره بإصدار كفالة لصالح المستفيد بناء على تعهد بنك العميل طالب الأصدار بالدفع.
* قيام البنك باضافة تعزيزه على الكفالة الواردة إليه لصالح مستفيد محلي.
* قيام البنك بتمرير الكفالة للمستفيد دون أية مسؤولية أو إلتزام تجاهه.

## الأطراف الرئيسية لكفالات البنوك :

1. **العميل (المكفول) Principal**
2. **طالب إصدار الكفالة Instructing Party**

و هو عادة البنك الذي يطلب منه عميله إصدار كفالة لصالح مستفيد خارجي.

1. **الكفيل Guarantor**  
   و هو البنك الذي يستلم الكفالة المقابلة من البنك طالب إصدار الكفالة و يصدر بدوره كفالة للمستفيد المحلي بناء على تعهد طالب إصدار الكفالة .
2. **المستفيد Beneficiary**   
    هي الجهة التي طلبت من العميل (المكفول) تقديم كفالة لصالحها بناء على شروط العقد.

**الحوالات الصادرة و الواردة**

قسم الحوالات هو من أقسام البنك المهمة الذي يلعب دورا رئيسيا في خدمة العملاء ، حيث يلبي حاجة عملاء البنك لتغطية مدفوعاتهم الخارجية و الداخليه الخاصة (مثل نفقات الدراسة في الخارج و نفقات العلاج و الحج و نفقات السياحة و السفر والمساعدات العائلية ......الخ) و كذلك لتغطية مدفوعاتهم االتجارية الناتجة عن عمليات الاستيراد و التصدير و التبادل التجاري بشكل عام .

و لا بد من الإشارة إلى أن قسم الحوالات يساهم في استقطاب عدد أكبر من العملاء عندما تتوفر الخدمة الجيدة و المهنية. كما يعتبر حجم الحوالات المنفذة في بلد ما مقياسا مهما لميزان المدفوعات في الدولة و نشاطها المالي و التجاري الخارجي و المحلي على حد سواء.

**تعريف الحوالة:**

هي أمر بالدفع (Payment) صادر من البنك المحول (Remitting Bank) كطلب أحد عملائه (Applicant / Client) إلى بنك آخر أو أحد فروع البنك سواء بالداخل أو الخارج و يسمى البنك الدافع (Paying Bank) والذي يقوم بدوره بدفع مبلغ معين (قيمة الحوالة) إلى طرف ثالث يسمى المستفيد Beneficiary .

## أطراف الحوالة :

1. طالب التحويل Applicant : و هو العميل الذي يقوم بتقديم طلب التحويل لبنكه (البنك الذي يحتفظ بحساب لديه)
2. البنك المحول Remitting Bank: و هو البنك الذي يعمل بتنفيذ امر التحويل كطلب عميله
3. البنك الدافع Paying Bank : و هو البنك الذي يقوم بدوره بدفع قيمة الحوالة او امر التحويل الى المستفيد بموجب تعليمات البنك المحول
4. البنك المغطي (Reimbursing bank ) : و هو البنك الذي يحتفظ البنك المحول بحساب لديه و يقوم بدوره بتحويل قيمة الحواله لحساب البنك الدافع سواءً لديه او لدى مراسله
5. المستفيد Payee / Beneficiary : و هو الجهة التي تقوم بإستلام قيمة الحوالة من خلال حسابها لدى البنك الدافع .
6. و من الجدير بالذكر انه يتم حاليا تنفيذ الحوالات فيما بين البنوك من خلال نظام السويفت : (S.W.I.F.T ) الذي أضحى من أهم وسائل التراسل الموثقة و الآمنة ، كما يستفاد من هذا النظام في تنفيذ مراسلات كافة أدوات تمويل التجارة الخارجية.

## اقسام الحوالات

**تقسم الحوالات من حيث اتجاهها الى قسمين رئيسيين :**

1. **الحوالات الواردة** :و هي اوامر دفع يتم استلامها من الفروع او البنوك المراسلة ليتم قيدها لحساب المستفيد اما لدى البنك نفسه او لدى البنوك المحليه التي يحتفظ المستفيد بحساباته لديها ، سواء كانت هذه الاوامر خارجية او داخلية
2. **الحوالات الصادرة** : و هي اوامر الدفع التي يقوم البنك بتوجيهها او بإرسالها الى فروعه او مراسليه و ذلك كطلب عملائه ، و قد تكون هذه المراسلات او الدفعات محليه او خارجية .

**تقسم الحوالات من حيث مكان المستفيد الى قسمين :**

1. **الحوالات الخارجية :** و هي التي يكون المستفيد فيها خارج الحدود الجغرافيه للبنك المحول من حيث الدولة , و هنا يقوم البنك المحول بتوجيه امر الدفع الى البنك الدافع خارج حدود الدولة وامر التغطيه الى البنك المراسل المغطي , حيث يكون التقاص من خلال حساب البنك المحول لدى البنك المغطي , اما الحوالات التي تكون صادرة من بنك معين الى احد فروعه خارج حدود الدولة فيكون مركز تسوية حسابات هذه الفروع إما من خلال بنك مغطي معين او من خلال حسابات هذه الفروع لدى الإدارة العامة لذلك البنك
2. **الحوالات المحليه :** و هي اوامر الدفع التي يكون المستفيد فيها داخل حدود المنطقة الجغرافية للبنك المحول من حيث الدولة , و هنا يكون امر التحويل صادر من البنك المحول الى البنك الدافع –بنك محلي آخر – من خلال غرفة المقاصة في نفس الدولة و التي تعمل تسويه حسابات البنوك المحلية لديها , اما الحوالات الصادرة من بنك معين الى احد فروعه في منطقة اخرى داخل حدود الدولة فتكون التسوية من خلال مركز فروع ذلك البنك في نفس الدولة

## اهمية الحوالات

تعمل الحوالات على تسهيل امور الناس في عدة مجالات منها :

1. الحوالات لأغراض الدراسة
2. الحوالات التجارية
3. حوالات السفر
4. حوالات الادخار
5. حوالات اخرى متفرقة مثل المساعدات المالية .

## بيانات طلب اصدار الحوالة

1. اسم طالب الاصدار
2. رقم حساب طالب الاصدار
3. مبلغ و عملة الحوالة
4. الغرض من الحوالة
5. اسم و عنوان المستفيد
6. رقم حساب المستفيد
7. اسم و عنوان بنك المستفيد
8. اسم البنك الوسيط ان وجد .
9. حساب دفع العمولات
10. توقيع طالب الاصدار

و من الجدير بالذكر ان البنوك تقوم بواجباتها و تتحمل مسؤولياتها في حدود حرصها على اتباع الاجراءات المعتمدة لديها و ذلك من خلال الانظمة الآليه المطبقة لدى كل بنك بغض النظر عن مسمى هذه الانظمة و بإتباع السياسات و الاجراءات المعدة لهذه الخدمة لدى اي من البنوك .

**مخاطر الحوالات**

تكمن مخاطر الحوالات في اغلب الاحيان في الحوالات الخارجية و ذلك نظرا لخضوعها لقوانين بنوك او دول مختلفة ، و من اهم المخاطر :

1. مخاطر تبييض الاموال
2. مخاطر التعامل مع احد الاطراف المدرجة على القوائم السوداء
3. مخاطر تكرار امر الدفع
4. مخاطر دفع الغرامات
5. مخاطر عدم استيفاء العمولات
6. مخاطر الخسارة في اسعار الصرف
7. مخاطر اغلاق او تجميد عمل احد فروع البنك
8. مخاطر مصادرة / حجزقيمة الحوالة من الجهات الرسمية في دول احد اطراف الحوالة

مخاطر السمعة الناتجة عن عدم التنفيذ حسب السياسات و الاجراءات او المماطلة في التنفيذ (الناتجة عن السهو او

الخطأ ).